هذا السواد الحالك

بسمة النسور

بفارق زمنيّ لم يتجاوز الثماني وأربعين ساعة، تكرّرت جريمة نحر الطالبة نيرة أشرف، أمام جامعة المنصورة في مصر على مرأى الجميع بطعنات سكّين متتالية، في تفاصيل متشابهة من حيث الدافع المزعوم، أقدم مجرمٌ جبان، منزوع الذمة والضمير، على قتل طالبة التمريض في جامعة العلوم التطبيقية في عمّان، إيمان ارشيد، بعد خروجها من قاعة الامتحان رمياً بالرصاص، استقرّت واحدة من خمس رصاصات استهدفتها في رأس الصبية الجميلة أدّت إلى وفاتها، ما أثار موجةً سخط وغضب في أوساط الأردنيين، وضجت مواقع التواصل بأشدّ عبارات التنديد والإدانة. لم يخل الأمر، مثل العادة، من تعليقات تافهة جاهلة تلمز من قناة الضحية، وتلتمس الاعذار الواهية للقاتل الهارب من وجه العدالة (حتى كتابة هذه السطور).

وفي متابعة بائسة للحكايتين، تكالبت وسائل إعلام، مدنية المستوى الاخلاقي والمهني، غير المعنية إلا بتحقيق أعلى المشاهدات، والسعي لإحراز سبق صحافي على حساب أوجاع ذوي الضحايا من خلال إجراء حوارات معهم، وهم في عزّ الصدمة والذهول، في استغلال رخيص لمصابهم الأليم. كذلك خرج علينا في مصر شيخٌ برتبة كوميديان هابط المستوى، مبتذل الأسلوب، سوقي، لم يخفِ تشفّيه في مقتل الضحية السافرة، محذّراً، في خطاب إرهابي داعشي، فتيات مصر من مغبّة الخروج من بيوتهن غير محجبات، مهدداً إياهن بالمصير ذاته، من دون أن يخطُر بباله، لانعدام حساسيته وتبلد مشاعره، إدانة الفعل المشين، أو حتى إبداء التعاطف مع أهل الصبية المغدورة التي دفعت حياتها ثمناً لكلمة لا، قالتها بوضوح وشجاعةٍ وأنفة، في وجه وغدٍ عديم الكرامة، أراد أن يفرض نفسَه عليها بالإكراه.

لم يعرف هذا الشيخ المؤسِف أن ضحية عمّان كانت ترتدي الحجاب، حين أزهقت روحها في حرم الجامعة وسط صمت الحاضرين. كان ذنب إيمان الوحيد أنها مارست أيضاً حقها الطبيعي في رفض قاتلها الأرعن، وقد استلهم جريمته النكراء من مجرم المنصورة الذي تباكى بدموع التماسيح، حين أعاد تمثيل الجريمة، مدّعياً أن الدافع لجريمته هو الحب. لذلك، سليها حياتها بدم بارد، وهو يدرك تماماً تبعات جريمته ومدى الألم الفظيع الذي سبّبه لعائلتها المكلومة. لم يختلف عنوان جريمة جامعة العلوم التطبيقية، فالقاتل المجرم عاشق ولهان إلى درجة القتل مع سبق الإصرار والترصّد! إزاء قصصٍ جلل كهذه تبدو كل المفردات قاصرةً عن التعبير عن حالة القهر والغضب التي عمّت الشارع الأردني المغدور في أمنه وأمانه، فلم تتوقّف المطالبات بإيقاع أقصى عقوبة ممكنة على الجاني، لتوافر عنصر القصدية وإدراكه مغبة أفعاله، كما طالب الجميع والد الضحية بعدم التجاوب مع المحاولات العشائرية المتوقعه التي ستسعى لدفعه إلى المصالحة على دم ابنته المهدور غيلةً وخِسّة وغدراً، إنقاذاً لعنق السفّاح من حبل المشنقة، حائزٍ إياه على التمسّك بحقّه في الادعاء الشخصي، وهذا ما أكده بيانٌ صادر عن عائلة الضحية المغدورة.

على الجهات المعنية، والحال المأساوية هذه، مسؤولية العمل على سنّ القوانين والتشريعات التي تكفل إنصاف المرأة، وحماية حقها في الحياة حرّة عزيزة مصونة الكرامة، وقد عانت طويلاً، ولا تزال، من منظومة جهلٍ وتخلّفٍ تجلت في قاعات محكمة الجنايات لقصص قتل النساء، جوراً وظلماً وبهتاناً واستغلالاً فاضحاً للنصوص القانونية، يتيح تملّصا للقتلة المجرمين من العقوبة، تحت عنوان التنازل عن الحق الشخصي التي من شأنها تخفيض العقوبة إلى بضع سنوات حكومية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني التصدّي بجدّية أكبر لظاهرة العنف المتفشّية في مجتمعاتنا، التي غالباً ما تدفع المرأة وحدها ثمنها في ظل ثقافة مظلمةٍ تعاديها، وتحطّ من شأنها، وتستهين بحياتها، وتنظر إليها بعين الكراهية والريبة، باعتبارها فضيحةً محتملة، كل العزاء للنساء المذبوحات في أوطانهن غير الرؤومة، والرحمة لروحي الضحيتين الشابتين، الصارخ دمهما غضباً في هذا العماء الرهيب، وهذا السواد الحالك.

قبل الحديث عن خلافة محمود عبّاس

داود كتّاب

عندما ملأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قبل شهر، منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كان واضحاً في بيان التكليف أن عضو اللجنة عن حركة فتح، حسين الشيخ، سيقوم بمهام أمين السر، فقرار من يشغل هذا الموقع يعود إلى اللجنة التنفيذية مجتمعة، وليس لرئيسها أو لحركة فتح.

منصب أمين السر الشاغر منذ أكثر من سنة ونصف السنة، منذ رحيل صائب عريقات، كان نفسه منصب محمود عبّاس عندما كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية، وقد ساعده ذلك الموقع والترشّح لموقع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ثم الفوز في انتخابات عامة رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي، رئيساً لدولة فلسطين غير المكتملة في استقلالها.

الوزير حسين الشيخ، الذي بدأ يجتمع مع الوفود السياسية الدولية كما كان صائب عريقات، جرى تثبيته رسمياً في الموقع في أول جلسة للجنة التنفيذية في مقر الرئاسة في رام الله الخميس الماضي، وجاء التثبيت ضمن قائمة بكل المواقع التي جرى توزيعها بين أعضاء اللجنة السبعة عشر، حين أضيف إلى منصب أمين سر اللجنة التنفيذية منصب رئيس دائرة المفاوضات. وبذلك، أصبح الوزير حسين الشيخ، من دون أي شك أو منازع، الرجل القوي في القيادة الفلسطينية، حيث له مناصب مهمة ومفصلية في المنظمة وفي الحكومة، وفي كل ما يتعلق بالمفاوضات والعلاقات مع الجانب الإسرائيلي.

ولكن على الرغم من تلك المواقع المشابهة لما كان لدى محمود عبّاس، إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين وضع محمود عبّاس وتوليه الرئاسة بعد عرفات، ومستقبل حسين الشيخ، فموقع الأخير لا يعني، بالضرورة، أنه وريث محمود عبّاس رسمياً، أو أن القيادة الحالية، وخصوصاً داخل مركزية حركة فتح، ستقبل ذلك بصورة أوتوماتيكية. وكما قال أحد كبار أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح، الوضع قبل غياب أبو مازن يختلف عن الوضع في اليوم التالي بعد غياب الرئيس عباس. المحزن طبعاً أنه لا حسين الشيخ ولا أعضاء مركزية «فتح» أو تنفيذية منظمة التحرير أو حكومة محمد اشتية هم منتخبون من الشعب الفلسطيني.

يجب ألا تأتي القيادة بالوراثة أو التكليف، بل من خلال إرادة الشعب بأكمله، وذلك من خلال صندوق الانتخابات... قد يقول قائل إنه يجب، في فترة ثورة ومقاومة، وضع آليات الاختيار الديمقراطي جانباً. قد يكون هذا صحيحاً، لو كانت هناك ثورة ومقاومة. ولكن القيادة الفلسطينية لا تزال تراهن على حلّ من خلال مفاوضات، وتعمل على استكمال الاستقلال لدولةٍ غير مكتملة، ومجبرة على ممارسة كل أشكال التنسيق الأمني المناقض لمبدأ المقاومة العسكرية.

واضح أن الشعب الفلسطيني مقبلٌ على تغييرات في الشخوص التي ستتولى القيادة الفلسطينية. ولأسف هناك غموض بشأن التوجّه والاستراتيجية المقبلة، فهيأ الاحاديث الفلسطينية تتركّز على شخوص الخلافة، المطلوب الآن، وفي أسرع وقت ممكن، التفاهم حول خريطة طريق التحرّر من الاحتلال والاستيطان والتشريد، فالإجماع على الاستراتيجية سيسهل عملية الاتفاق على الأشخاص المناسبين، لتولي قيادة الشعب لتنفيذ هذه الخطط. والعودة إلى الشعب لاختيار ممثليه في المجلس التشريعي الفلسطيني، وفي المجلس الوطني، أصبحت أكثر أهمية الآن من أي وقت سبق.

ليس الأمر سهلاً، ومن يعتقد أن لديه حل سحري فليتقدم إلى الأمام بكيفية الجمع بين حاجة شعب يرزح تحت الاحتلال ضمن دولة غير مكتملة السيادة والمقاومة مشروعة ومفصلية في المنظمة وفي الحكومة، وفي كل ما يتعلق بالمفاوضات والعلاقات مع الجانب الإسرائيلي.

أما إمكانية المقاومة الشعبية غير العنيفة، فهي متوفرة ومناسبة، ولكن لا توجد إرادة حقيقية أو قيادة جادّة في العمل على تنمية وقيادة مقاومة سلمية قد تكون الأفضل، كما رأينا في الانتفاضة الأولى.

بالضرورة، أنه وريث محمود عبّاس رسمياً، أو أن القيادة الحالية، وخصوصاً داخل مركزية حركة فتح، ستقبل ذلك بصورة أوتوماتيكية. وكما قال أحد كبار أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح، الوضع قبل غياب أبو مازن يختلف عن الوضع في اليوم التالي بعد غياب الرئيس عباس. المحزن طبعاً أنه لا حسين الشيخ ولا أعضاء مركزية «فتح» أو تنفيذية منظمة التحرير أو حكومة محمد اشتية هم منتخبون من الشعب الفلسطيني.

لا أستطيع أن أكون أمّاً

سميرة المسالمة

سبقت أم عمر الدراسات والتصنيفات الدولية عن مستوى العيش في سورية، وليس في دمشق وحسب، ووقعت بقلبها على ذلك التقييم، عندما رمت طفلها، مثل عشرات غيرها من نساء سوريات، أمام مسجد أو ميتم، تاركة رسالتها الشهيرة «غير قادرة على رعايته» بين ثيابه، من دون أن تنسى تذييل رسالتها بعبارة «ابن حلال». وفي حقيقة الأمر أنّ عمر «ابن حلال»، في ظروف «عيش حرام» تتوفر فيها سبل الحرب، وتُمنع عن الناس سبل العيش، حيث يحضر في بلادنا المال لشراء السلاح، ويشحّ عند حاجته لشراء مستلزمات الدواء والطعام، ويتوفر وقود الدبابات والطائرات التي تدك المدن والقرى بساكنيها، بينما يغيب «مازوت» التدفئة وضوء الكهرباء عن سكانها.

لم يُحمّ عمر، الرضيع الذي أهدرت والدته حقه، وحقها في الأمومة أنه لم يُجهض وهو جنينٌ، لتجريم الإجهاض في سورية، كما لن يُحمى الآف غيره ماتوا ويموتون جوعاً أو مرضاً، أو تحت القصف، في بلد يشنّ نظامه الحاكم الحرب على شعبه المعارض له، وتتبارز الفصائل المحسوبة على المعارضة تحت الرعاية التركية في قتل بعضها بعضاً، كما تشنّ فروع عائلةٌ الأسد، أقربباء رئيس النظام السوري، حروب فسادها فيما بينها، لينقسم شبّيحة النظام وأمنه بين الاصطفاف مع آل سليمان الأسد أو الانتقام لمقتل جعفر الأسد. ليست من أولويات النساء في سورية المطالبة بحق حرية الإجهاض، لأنهن أساساً يفتقدن حق حماية الحياة، خلافاً للجدل الحاصل في الولايات المتحدة بشأن حق الإجهاض كأحد مفردات الحرية الشخصية المضمونة دستورياً، (والمختلَف على حقيقة ورود نصّ دستوري ضمناً يمنحهن هذا الخيار)، واعتبار قرار المحكمة الأميركية العليا إلغاء هذا الحق اعتداءً على حرية خيارهن بذلك، وعودة بالبلاد إلى ما قبل سبعينيات القرن الماضي، وربما اللافت هنا أنّ قرار المحكمة لم يجادل رغبة الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي وصف ما ذهبت إليه المحكمة «ببعيد البلاد 150 عاماً إلى الوراء، وأن صحّة النساء وحياتهن في بلاده صارت في خطر».

نعم، لا تملك السوريات رفاهية قبول الإجهاض أو رفضه، وهو ليس على قائمة أولوياتهن، في الوقت الذي يغيب فيه حقهن في حماية قدرتهن على ممارسة أمومتهن، وإشباع بطون أولادهن. هذا الحق الذي تضمنه الدساتير السورية بكلّ متغيراتها، ومنها دستور 2012، الذي تنص المادة 20 منه «تحمي الدولة الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم».

وهنا يمكن أن نذكر المحكمة الدستورية في سورية المعاد تشكيلها بمرسوم رئاسي (15 مايو/ أيار 2022) أن دورها مراجعة القوانين واللوائح التنفيذية التي تخالف ذلك الدستور، وهي، على كثرتها، يمكنها أن تحوّل مناصبهم الفخرية إلى ورشة عمل لا تهدأ، فهل يجرؤون (وهم المعينون من الأسد) على مخالفة (أو إبطال) ما وافق عليه، أو اقترحه أو أسهم المقرّبون منه في تمريره بين سطور قوانين سورية وتعليماتها التنفيذية.

لا يحتاج تعريف دمشقَ بائساً مدينة للعيش في العالم إلى تقارير بريطانية، وإعلام أميركي وعالمي، فدمشق عاصمة الدولة التي يتنافس من بقي من شبابها على هجرتها، ويتفاقم عدد فقرائها ليشكّلوا أكثر من 90%، وتعد من أولى الدول على قائمة الأكثر هشاشة وخطراً، ما يعني أن الخبر هو بدهية يتعامل معها السوريون بالتساوي مع بديهيات كثيرة في حياتهم دونما عن آخرين، فحيث تحضُر الحرب، ويغيب حقّ الحياة الآمنة، والتعليم والحريات وفرص العمل والاستشفاء والإعلام الموثوق، ويتهالك الدخل المالي ليصبح عبئاً على عدد أيام الشهر، وتصبح الجريمة حدثاً يومياً عادياً، وتمشي الناس فوق مقابر أولادها الجماعية في وقتٍ تنتظر عودتهم، وتعيش على أمل معرفة مصيرهم، يصبح التقييم الدولي تحصيل حاصل، ورفاهية خبر غير منتظر، وهو مجرّد تعميق جرح المأساة السورية وإعلان أنّ الأسوأ لا يزال في الطريق إلينا. رهن النظام السوري الدولة بكل مقدراتها البشرية والطبيعية والاقتصادية لحلفائه منذ بدء الثورة السورية عام 2011، مقابل الحفاظ على حكمه لها، فاستثمرت إيران وروسيا ما تبقّى من بناء التحتية الناجية من دمار الحرب ومقدّراته الاقتصادية، وربطته بتعاقداتٍ طويلة الأجل على استثماراتٍ مستقبليةٍ تكبل فيها قدرة سورية على النهوض لعشرات السنين، ما يؤجّل أيّ عملية تنمية وطنية يمكن التعويل عليها في حال الوصول إلى أي حلّ سياسي بين النظام والمعارضة، من دون أن تكونا حاضرتين أو مسيطرتين على الحلّ وتوابعه، واستخدام هذا الحل المأمول ورقة تفاوض على طاولة محاصصاتها الدولية، في الملفات الداخلية والخارجية العالقة، والتي تزداد تعقيداً مع تقلّص فرص نجاح عودة إيران إلى الاتفاق النووي من جهة، والحرب التي تخوضها روسيا على أوكرانيا من جهة أخرى.

> ليست من أولويات النساء في سورية المطالبة بحق حرية الإجهاض، لأنّهن أساساً يفتقدن حق حماية الحياة

يحمّل إعلام النظام السوري العقوبات الخارجية مسؤولية تردّي أوضاع السوريين المعيشية، متجاهلاً واقع الفساد المستشري بين المسؤولين والمقرّبين من النظام وأفراد عائلة الأسد التي تطغو فضائحها على السطح بين الفينة والأخرى، وكذلك «مسؤولية السوريين الذين وضعوا أموالهم في المصارف اللبنانية التي انهارت» حسب تصريحات الرئيس السوري بشار الأسد، ومعظمهم من المقرّبين منه، وشركاء المسؤولين في السلطة، وبينما تتعاظم ثروة الأسد والمقرّبين منه داخل سورية، حسب تقارير دولية، يتكدّد معظم سكان سورية مشقّة تأمين لقمة عيشهم، ويعيش نحو أربعة ملايين سوري آلام المجاعة بكلّ عوالمها، وصولاً إلى تخلّي الأمهات عن أطفالهن، لعجزهن عن توفير أبسط مقومات درء الحليب في صدورهن. أن تعيش بين عالمين، أحدهما هو الأسوأ «دمشق»، والآخر هو الأفضل عالمياً «فيينا»، في التصنيف لمستويات العيش بين مدن العالم، لا يعني أنك نجوت من الأول بالانتقال إلى الثاني، فحياة اللجوء هربا من الموت الفيزيائي أو المعنوي في دمشق، إلى ظل الحياة الآمنة في فيينا أفضل مدينة للعيش، هي حياة مثقلة بالماضي والحاضر الذي يعيشه أهلُك هناك، ومتعثرة أمام فرص نسيان ماساتهم أو تجاهلها، من فقدانهم حق التعبير برفاهية التظاهر، إلى فقدانهم القدرة على تأمين قوت يومهم، وبين الأولى والثانية، عدّاد موت السوريين مع قضيتهم يتسارع يوماً بعد آخر، على يد النظام، وعلى يد معارضيه تحت مسمّياتهم المختلفة، ولعلّ المضحك المبكي موت أفراد عائلة النظام الفاسد، بعضهم بسلاح بعض.

(كاتبة سورية)

حماس ونظام الأسد إذا تصالحا

معن البياري

ما المكاسب السياسية والمعنوية، والكفاحية إن شئت، التي يُحرزها الشعب الفلسطيني، لو أعادت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) علاقاتها، التي كانت وثيقة، بالنظام في سورية؟ من منظور نفعيٍّ محض، ما هي المغانم التي تكسبها الحركة لو شاهدنا رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنيّة، في دمشق، بعد أسابيع؟ يسوّغ السؤالين ما نقلته «رويترز»، الثلاثاء الماضي، عن مصدر في «حماس»، أن اجتماعاتٍ «رفيعة المستوى» عقدت بين الجانبين، للوصول إلى قرار إعادة الحركة العلاقات مع النظام السوري، المقطوعة منذ نحو عشر سنوات. وقد وأكب الخبر (ثم عدم نفيه) زيارة هنيّة التي التقى، في أثنائها، أمين عام حزب الله، حسن نصرالله. أما الإجابة عن السؤال الأول فهي أن لا شيء في الوُسع تعيينُه، سيُحرزه الشعب الفلسطيني من علاقةٍ ستُستعاد بين «حماس» ونظام الأسد. ببساطة، لأن هذا الشعب لم يعد، منذ عقود، يستشعر أمرا يعنيه من شأن كهذا، اتصل بالحركة الإسلامية أو بغيرها من تنظيماتٍ فلسطينية، لابتعاد المسافات بين هذه التنظيمات، وإنْ في وزن «حماس» أو «فتح»، والكتلة الوازنة العامة في الشعب الفلسطيني، وشرح هذا يطول.

سيقول هنا، مُجادِلٌ إنّ إسناداً سياسياً ولوجستياً كانت السلطة في دمشق توّدّيه للحركة الإسلامية، كان له أثرُه في تصليب عود هذه المقاومة في غير موقعةٍ كفاحيةٍ ونضالية، الأمر الذي يصبّ، في المنتهى، في صالح المشروع الوطني الذي يهجس به الشعب الفلسطيني. ولأن مواضم الأخذ والردّ مع هذه «الأطروحة» التي تخرمها تفاصيل غزيرة ليست هنا، ولأنّ حجاجاً معها سيكون طويلاً، فلواحدنا أن يكتفي بأنّ هذا، لو صحّ، افتراضاً وابتعاداً عن وجع الرأس في المساجلة، فإنه لا يعني أنّ عودة العلاقات المتحدّث عنها بين نظام الأسد وقيادة «حماس» ستأتي بمثل ما يحكي عنه أصحابُ هذا القول، لأنّ الدنيا لم تعد هي الدنيا التي كان للنظام المذكور قيمةٌ وشأنٌ في غير أمر ومسألة، وحاله اليوم على ما نشهد، حطّام سلطةٍ تستأسد على رعاياها بما تملك من أدوات السيطرة والقهر والتغلّب، وتستقوي، في علاقاتها الخارجية، بالروس إن أمكن، وبالإيرانيين لزوماً. وهؤلاء، يستخدمونه عند بعض الحاجة لاستخدامه.

أما الإجابة عن السؤال بشأن مغانم ربما في مقدور «حماس» أن تكسبها من علاقاتٍ تُعيدها مع سلطة الأسد، ومخابراته وأجهزته استطراداً، فالبديهي أولاً أنّ هذه العلاقات لن تكون بالمتانة التي كانت عليها قبل زوابع العام 2011، وليس من حاجةٍ للتذكير بطبائع هذه السلطة وأرشيفها، حيث الأحقاد والتطلع إلى الانتقام من أدواتٍ أثيرة في نفوس أهل هذه السلطة. وتنحية لهذه الحاشية هنا، في الوسع أن يقال إنّ المغنم الوحيد الذي قد تناله «حماس» لو شوهد إسماعيل هنيّة، بعد أسابيع، في قصر المهاجرين في دمشق، هو رضى طهران وحسب. والمرجّح أن المنزع الذي استجدّ في شيوخ حركة المقاومة الإسلامية وقياداتها، أو غالبيتهم ربما، نحو بشار الأسد، يعود إلى ما يراه هؤلاء، من ضرورة شديدة الإلحاح لتقوية العلاقات مع طهران، وتثميرها إلى أقصى مدىً ممكن، وفي غير أمر وشأن، فتكون عودة المياه مع النظام السوري من بين أثمان مستحقّة الدفع، و«حماس» في اللحظة الراهنة، في طور من الانكشاف شديد الحرج، وترى نفسها في غير وارد الاستغناء عن الظهير الإيراني، وقد استقال الظهير العربي منذ زمن عن أن يكون ظهيراً.

هل كانت للأخبار عن اجتماعات عُقدت ضرورتُها، تلبية لطلب من حزب الله، الوسيط الذي يؤدّي مهمة حسّاسة في هذا الملف؟ نعم ولكن، ماذا بعد؟ أول المطلوب، أو المأمول أقلّه، أن تتخفف «حماس» من نهج «الغموض البنّاء» الذي تزاوله في هذا الموضوع، وتُصارح الشعب الفلسطيني بالذي تنويه، لأنّ القطاعات الأعرض من هذا الشعب لها رأيها، والرأي من قبل ومن بعد أن خطوة إلى الوراء، ستُقدم عليها الحركة الإسلامية، عندما لا تُتقن الموازنة بين المبادئ والمصالح، وأول المبادئ ومختتمها أنّ الارتداد عن الصحّ خطأ جسيم، ومسلكٌ مستنكر ومستهجَن، ويستحقّ كل انتقاد. ولمّا اختارت الحركة أن تكون في غير ضفّة النظام القاتل في دمشق يوم بدأ يصوّب رصاصه على المتظاهرين في درعا.. اختارت الصحّ، وإذا فعلتْها وتصالحت مع هذا النظام، بكيفيةٍ سيحدّدها هو، فإنها تقدّم شاهداً جديداً على نقصان قدرتها على اجتراح أفكار خلاقة، بشأن الصلة مع إيران وحزب الله، عندما تعطيها مصالحةٌ مع نظام المذابح في حي التضامن وغيره، ونوبات القتل التي يحسُن التذكير أنّ فلسطينيين من ضحاياها.

هذه التفاهة المجتمعية

سامح راشد

يسهُل إطلاق أوصاف معينة على الأفراد، كأن يوصم إنسانٌ بأنه «ثقيل الدم» أو «كئيب» أو «تافه». لكن من الصعب إطلاق هذه الأوصاف وشبيهاتها على تجمّعات بشرية أو شرائح مجتمعية بأكملها. لذا، حين نقول إن عملاً أصبح «تافهاً»، فلا بد أن التفاهة تفشّت فيه حتى لم يعد مُمكناً إنكارها أو حتى إخفاؤها.

أحد الانعكاسات المهمة لهذه الحال أن يُصاب المجتمع بالسطحية والرعونة، فيصير شعباً ملوعاً، يجزع لصغائر الأمور ويتاثر بتوافه الأشخاص. وما تشهده مصر حالياً تعبيرٌ دقيقٌ عن ذلك النمط من التفاهة المجتمعية، خصوصا ذلك القدر الضخم من الأخبار التي يوليها الإعلام المصري اهتماماً، فيما هي لا تحمل مضموناً ولا تخلق وعياً، ولا حتى تناقش قضايا مهمة، وتعكس فقط سطحية الإعلاميين وسذاجة الجمهور. فتتنقل بين مشكلات الممثلين الشخصية، وكيف تواجه فنّانة حر الصيف، وأول تعليق لمطربة بعد طلاقها، والإطالة الممتعة لفلانة بملابس مثيرة، بينما تُخصّص الفضائيات ساعات طويلة يومياً للخلافات بين الرياضيين بشأن أخطاء الحكام والأهداف غير المشروعة في مباريات كرة القدم. فيما أبطال للعالم في لعباتٍ فرديةٍ يعانون التجاهل، ولا يعرفهم أحد في الشارع. وبينما يتسابق الإعلام في مصر على التوافه في الفن والسواقط في الرياضة، يتجاهل علماء خدموا البشرية ويقدرهم العالم. ورغم أن هذه التفاهة وصمةُ عار على الإعلام، هي أيضاً نقيصةٌ ملازمة للجمهور المتلقي الذي يقبل من الإعلام ذلك المحتوى الفاسد التافه.

أما عن وسائل التواصل الاجتماعي فحدّث ولا حرج، فهي مرآة حقيقية للعقل الجمعي والمزاج العام للمصريين. ومن أبرز الأمثلة على ضيق الأفق وسطحية التفكير، أو بالتعبير المصري الدارج «قلة العقل»، تفشّي منشوراتٍ تحذّر من وقائع معينة، أهمها عمليات خطف مزعومة تتعرّض لها السيدات. وعلى الرغم من أن تلك المنشورات تظهر من حين إلى آخر منذ بضع سنوات، لكنها انتشرت هذه المرّة على نطاق واسع إلى حدّ أن الحكومة بنفسها خرجت لتنفي تلك المزاعم. وهي بالفعل شائعاتٌ غير منطقية ولا تتسم بأية معقولية، وربما كانت متعمّدة من جهاتٍ ما للتخويف أو لقياس اتجاهاتٍ معينةٍ لدى الرأي العام، لكن الشاهد هو تلك السذاجة والقابلية العالية لدى المصريين لتصديق أي شيء.

وبعيداً من الإعلام، زادت على أرض الواقع أشكالٌ من الجرائم يستخدم فيها العنف الحادّ، ويصل كثيرٌ منها إلى القتل، ووراءها أسبابٌ تعدّ من صغائر الأمور. رجل قتل زوجته لأنها لم تقدّم له الطعام، وشاب قتل صديقه لطعمه في بضعة آلاف من الجنيهات. لهذه الجرائم ذات الدلالة العميقة لجهة تنامي درجة العنف المجتمعي جانبٌ آخر خفي، هو ضيق الأفق وغياب مساحة الحوار والتفاهم.

وبالمثل، انتشرت واشتهرت شخصياتٌ تافهةٌ لا قيمة لها في ميزان الرجال بأي معيار. والغريب أن هؤلاء الذين صاروا أعلاماً، وحققوا ثروات بالملايين، وصاروا أباطرة في الفن والكرة على وجه التحديد، لم يضيفوا جديداً ولم يحقّقوا أي إنجاز في مجالاتهم. بل صار أولئك التافهون يُنظّرون للمجتمع ويُفتون في قضايا عامة يجهلونها ومسائل مجتمعية لا يفقهون فيها شيئاً. وأولئك هم الذين وصفهم الرسول محمد بالرويبضة (توافه الرجال يُفتون في الأمور العامة).

وهكذا تتنزّع المصادر والأشكال، لكنها جميعاً تتفق في دلالة واحدة، أن المصريين لم يعودوا ذلك الشعب الحكيم الرزين الذي بنى الأهرامات وأقام أول حضارة وبنى أقدم مكتبة في التاريخ. بل أصبح شعبا تافها قليل الصبر محدود الأفق، لا يهتم سوى بتوافه الأشياء وأنصاف الرجال.

الامبالاة تلتهم السياسة في تونس

المهدي مبروك

لا يكترث طيفٌ واسعٌ من التونسيين بما يجري في بلادهم. قد تهوي البلاد في مستنقع آسن، غير أن ذلك لا يثير خشيتهم. ثقة جلد تمساح غليظ يلفّهم، ويحول دون أن تُدرك حواسّهم ذبْذبات ما يجري لهم. بلادة الذهن التي تحول دون أن يلتقطوا إشارات لما يجري تحت بصرهم تثير حيرة النخب وإحباطهم معاً، وهم يشعرون أن شعبهم يخذلهم في معركةٍ يخوضونها نيابة عنهم. لكن لا أحد يصدق أن هذه النخب، وهي تنزل إلى الشارع وتعتصم، إنما تدافع عمّا يطمح إليه الشعب هذا. من ينكر أن بعض الغربة تعصف بالمناضلين ضد الانقلاب، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، وهم يشعرون بأنهم قلة معزولة؟

يزحف الانقلاب هادئاً «ناعماً» على جبهات عديدة. يمكننا، ببعض الاجتهاد، أن نتبيّن ملامحها، فهي ثلاث جبهات: الأولى تخاض ضد الطبقة السياسية التي حكمت خلال العشرية الفارطة تحت قصف إعلامي رهيب. استطاع أن يثبت لعديد من الجمهور السياسي أنها مسؤولة عن عشرية تفنن في توصيفها «أنها عشرية الفساد، العشرية السوداء، عشرية الخراب، إلخ». ينتقي الانقلاب من هؤلاء وجوهاً عديدة، بدأت بوزراء وولاة ومسؤولين حزبيين، لتصل، منذ أيام، إلى رئيس الحكومة السابق حماد الجبالي، الذي أوقف في ظروف غامضة يتهم تتعلق بتبييض أموال على خلفية انتمائه إلى جمعية ما. يرفض هذه التهم ويعتبرها كيدية، خصوصاً أنه جرت ملاحقته سابقا بتهم غريبة: الاحتفاظ بمواد كيماوية خطرة، وتشغيل عمّال أفارقة في ورشته البسيطة في مدينته الساحلية ومسقط رأسه (سوسة)، بعد أن غادر تقريباً المشهد السياسي، واستقال من حركة النهضة قبل سنوات.

أما الجبهة الثانية التي فتحها الانقلاب، فهي الإعلام الذي رفض الدخول إلى بيت الطاعة، وعلينا أن نقرّ بأن ضحايا الجبهة هذه هم أيضاً أقلية، فبالكاد يلقون تعاطف نقابتهم المهنية. توسّعت الإيقافات، لتشمل مدوّنين ومواطنين بسطاء، كتبوا على جدران «فيسبوك» مواقف لا تروق السلطة. وعادة ما يُحال هؤلاء أيضاً على القضاء العسكري بتهم تتعلق عموماً بالإساءة إلى المؤسسة العسكرية. أما الجبهة الثالثة، فقد بدأت منذ مدة، حين طاولت الإيقافات بعض رؤساء الجمعيات والمنتمين إليها، وأغلبهم محسوبون على مخيم «النهضة» بالمعنى الواسع للكلمة، تواجههم تهم ثقيلة تخصّ التمويل غير المشروع وصياغة أذرع مالية لحركة النهضة.

لا يتابع الرأي العام ما يجري، وهو منهمكٌ بمشكلاته اليومية التي تلقي به في محيطات الإرهاق اليومي، وراء تدبر الرغيف وغلاء المواد الغذائية التي تختفي من حين إلى آخر: السكر والحبوب، إلخ. فضلاً عن الخدمات التي تسوء في كل صيف: عطل مطولة ودوام لا يدوم. لا تبرر هذه السلسلة الجهنمية من الاهتمامات اليومية المرهقة كل مشاعر الالمبالاة التي يُبديها التونسيون تجاه ما يجري في حياة بلادهم السياسية. لا شي يوحي أن دستوراً ما سيعرض عليهم بعد أقل من شهر. يغيب الجدل العمومي الذي رافق دستور 2014، وقد اخترق آنذاك الطبقة السياسية كلها، فضلاً عن شرائح واسعة من المواطنين التونسيين. لقد تحوّلت الساحات العمومية والنسيج الواسع للمجتمع المدني إلى حلقات نقاش صاخبة تقف عند الحرف الواحد من كلمات الدستور. عشرات النسخ تتنافس والاف الاجتماعات التي جابت البلاد.

الآن، لا شيء يوحي أن دستوراً ما يُكتب ليتحكّم فيهم سنوات لا نعرف متى تنتهي. طلب من الحاضرين في لجنة صياغة الدستور الحالي أن يقدّموا مقترحاتهم لتونس سنة 2040، والحال أن الناس غير مهتمين بما ينتظرهم السنة المقبلة.

ما جرى في تونس حالياً يشبه، إلى حد ما، ما جرى في الجزائر خلال أكثر من عقدين، عقب ما سميت آنذاك عشرية الرصاص (التسعينيات). استسلم الجزائريون لأول من فرض الانضباط وأراحهم من سنوات الخوف. غير أن الأسباب في تونس مختلفة، أزهقت التونسيين متابعة صراع عبثي لم يُحسَن من حياتهم اليومية: ظروف عيش وخدمات. ضحّوا، كما الجزائريين، بالحرية، وهم مستعدّون لأن يتنازلوا أكثر من أجل الهدوء الذي ينهي أوجاع الرأس الكثيرة. لم تعد «كراهية الديمقراطية» عنواناً لكتاب ألفه المفكر الفرنسي، جاك رانسيير، بل حقيقة يعبّر عنها رجل الشارع، الباعة وصغار المزارعين والعمال اليوميون وجيش العاطلين يعبّرون صراحة عن مثل هذه المشاعر، وحجّتهم في ذلك حالة الفوضى، والتشتت الذي شلّ مؤسسات الدولة. هم برغبون في دولة قوية يقودها رئيس من حديد. هذه المقولة ترشحت مثل هذه الثقافة السياسية.

هذه اللامبالاة التي يبديها التونسيون معطى موضوعي لا يمكن إنكاره، ومن المرجّح ألا تكون الديمقراطية ضحيته الوحيدة. الأرجح أن يشمل المحطات السياسية المقبلة: الاستفتاء على الدستور والانتخابات لن يكونا حدثين يهمان التونسيين. لم تتجاوز نسبة الإقبال على الاستشارة الإلكترونية (تمرين استباقي) 4%، وهي تندر بهذا. لن تلتهم اللامبالاة هذه الديمقراطية الغضّة والمعتلّة، بل الحياة السياسية برمتها.

> لن تلتهم اللامبالاة الديمقراطية الغضّة والمعتلّة، بل الحياة السياسية برمتها

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

هل تلعب الصين بالنار؟

سامر خير احمد

التوتر المتزايد في شرق آسيا بين الولايات المتحدة والصين، ويتخذ من مسألة ضم الصين جزيرة تايوان شعاراً رئيسياً في المرحلة الحالية، ليس وليد السنة الأخيرة التي قرّرت فيها إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، اعتبار الطموحات الصينية قضيتها الرئيسية وشغلها الشاغل، بل هي الصين في عهد رئيسها الحالي، شي جينغ بينغ، من التركيز على التنمية الداخلية إلى السعي لفرض نفوذها الاقتصادي والسياسي خارج الحدود، ابتداءً من محيطها الإقليمي في شرق آسيا ووسطها، وصولاً إلى غرب آسيا وأوروبا وأفريقيا، تحت شعار «بناء المستقبل المشترك للبشرية» من خلال مبادرة الطريق والحزام، القائمة على ضخ استثمارات صينية هائلة في البنى التحتية للدول المشاركة فيها.

على مدار العقدين اللذين سبقا تولي الرئيس شي مقاليد السلطة في بكين، أي منذ تخلي زعيم الصين وصانع نهضتها الحديثة، دينغ شياو بنغ، عن السلطة عام 1992، وهي الفترة المتزامنة مع استقرار النظام العالمي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، أتبعت واشنطن سياسة الاحتواء ت

حزب الإصلاح اليمني وتحوّلات السلطة

بشرى المقطري

يحتلّ حزب التجمع اليمني للإصلاح موقعاً مركزياً في الخريطة السياسية اليمنية، إذ استطاع مراكمة مكاسبه عبر إدارة تموضعاته السياسية وحماية نفوذه مقابل تصدّع الأحزاب السياسية الأخرى. ومع تنوّع قاعدته الشعبية من القوى الدينية المتشدّدة إلى الوسطية، فإنّ سيطرة جناح تنظيم الإخوان المسلمين على القرار السياسي للحزب فرضته فرعاً نشطاً للتنظيم، ومن ثم يتقاطع معه في السياسات العامة والمصالح، فإضافة إلى الحماية السياسية التي توفّرها الدول الإقليمية الراعية له ولفروعه، بما في ذلك حزب الإصلاح، فقد تحصّل على مكاسب اقتصادية وإعلامية مقابل تبنّيه سياساتها الإقليمية، وكذلك تحوّله إلى ذراع عسكرية تنفذ أجنداتها، بيد أن مساوئ هذه العلاقة التبادلية لقوى ذات أيديولوجية واحدة لا تقتصر على مصادرة قراره الوطني لصالح القوى الإقليمية الداعمة للتنظيم، بل انكشافه في حال تغيّر سياستها حيال بعض القضايا الجوهرية، إلى جانب تأثّره بالتحدّيات التي يواجهها التنظيم وفروعه في المنطقة، تضاف إلى ذلك التحوّلات الحادّة في المشهد اليمني، الأمر الذي ضاعف من التحدّيات التي يواجهها حزب الإصلاح اليوم لتأمين موقعه السياسي والحفاظ على مكاسبه.

المسارات السياسية لحزب الإصلاح على مدى عقود فرضته قوة إسنادٍ للسلطات اليمنية المتعاقبة، فمن سلطة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلى شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، ظل حزب الإصلاح القوة التي تعضُد السلطات، مقابل امتيازات السلطة، وتجذير نفوذه داخل مفاصل الدولة اليمنية، فحتى مع تصدّره الحراك الشعبي في عام 2011، فإنه استطاع إدارته لصالح إسقاط صالح، وبقاء النظام ممثلاً بالقيادات الموالية له، بيد أنّ إسناده شرعية الرئيس هادي حوّلت «الإصلاح» إلى قوةٍ بلا منازع في سلطة المرحلة الإنتقالية، فيما شكّلت الحرب فرصة ثمينة لمضاعفة مكاسبه، فإضافة إلى حصوله على نصيب الأسد في منظومة الشرعية والمؤسسة الرئاسية مقارنة بالأحزاب الأخرى، فقد امتلك أذرعاً عسكريةً متنوعةً من مليشيات قبلية تتبع مشايخه، إلى السيطرة على ألوية عسكرية في مدينة تعز، إضافة إلى أن انتقال معظم النشاط الاقتصادي لقيادات «الإصلاح» إلى عواصم الدول الراعية للإخوان المسلمين، بما في ذلك الاستفادة من قنوات اقتصاد الحرب المحلي والإقليمي، وكذلك أنشطة جميعات الإغاثة والجمعيات الخيرية ضاعفت من تأثيره السياسي، فضلاً على أن هجرة معظم قياداته العليا والوسطى إلى خارج اليمن سوف ترفد الحزب بمكاسب عديدة، وإذا كانت تداعيات الأزمة الخليجية في السنوات المبكّرة من الحرب قد شكّلت تحدياً للحزب، فقد استطاع تجنّب خسائرها، باستمالة الإمارات، الدولة المعادية للإخوان المسلمين والمتدخلة في اليمن، بما في ذلك تنصلّه من علاقته بالجماعة، وكذلك تنويع قائمة حلفائه الإقليميين، بما في ذلك عُمان، بيد أنّ تعضيد حزب الإصلاح من الدول الراعية «الإخوان»، وفي مقدمتها تركيا، وفّرت له شبكاتٍ سياسية لتدعيم موقفه ضد مناوئيه، بما في ذلك منح قياداته جبهةً سياسيةً وإعلامية تدعم خطابه المحلي، كما أنّ تمتين علاقته بالسعودية التي يحظى بعلاقة تاريخية معها جعلته في موقع آمن، وذلك من خلال تصدير نفسه قوة عسكرية قادرة على وقف تقدّم مقاتلي جماعة الحوثي، إلّا أنّ سياسة مسك العصا من الوسط التي يجيدها «الإصلاح» أربكتها تحدّيات أكثر حدّة.

شكّل تقويض سلطة الإخوان المسلمين في تونس انعطافة تاريخية في مسار صعودهم قوة صدّرتها ثورات الربيع العربي في المنطقة، ومن ثم استهداف مشروعيتهم خيارا ديمقراطيا للسلطة، ومع تأثر فروع جماعة الإخوان وأحزابها بتداعيات إسقاط التجربة التونسية، فإن حزب الإصلاح حاول حماية كيانه وسلطته، وذلك بتحييد خطابه الرسمي ضد دول الثورات المضادّة، وفي مقدمتها الدول الخليجية المنخرطة في حرب اليمن، مقابل تصدير قيادته الوسطى للدفاع عن ثورات الربيع، دعمه في ذلك أنّ قواته العسكرية التي تخوض حربا تحت مظلة قوى الثورات المضادّة ضد وكيل إيران، مكّنته من إدارة هذه المتناقضات لصالحه، إلّا أنّ تقارب الدول الراعية للإخوان والدول المعادية أربك المعادلة السياسية التي يتكئ عليها «الإصلاح»، ففي حين لم يؤثر التقارب القطري- السعودي على توازناته المحلية، وذلك لتمتعه بعلاقات تاريخية مع السعودية، فإن التقارب المصري - التركي والتركي – الإماراتي، وأخيراً التركي – السعودي، قلص من قدرته على المناورة، إذ قوّض الطروحات التي يتبنّاها «الإخوان» والدول الراعية لها حاملاً قسرياً لثورات الربيع، إضافة إلى أنّ السياسات التي اتبعتها تركيا، الحامي الأبرز للتنظيم، لتطبيع علاقاتها مع الدول المعادية للإخوان لم تضحِ فقط بمصالحه، وإنما بالقضايا التي عوّل عليها «الإخوان» لابتزاز خصومهم، وفي مقدمتها قضية الصحافي السعودي جمال خاشقجي الذي قُتل في السفارة السعودية في إسطنبول قبل أربعة أعوام، فقد أفضت التفاهمات التركية – السعودية، أخيراً، إلى طيّ صفحة مقتل خاشقجي، وذلك بنقل الولاية القانونية إلى السلطات السعودية، مقابل حصول تركيا على تمويلات مالية واستثمارية ضخمة، إضافة إلى تقييد السلطات التركية نشاط بعض القنوات الإعلامية التابعة للإخوان التي تتبنّى سياسة عدائية، والتي تبث من الأراضي التركية، لكنّ الأسوأ بالنسبة لحزب الإصلاح ليس الظرف الإقليمي المعادي للإخوان المسلمين، وإنما تضافره مع تغير السياسة السعودية في اليمن، والذي لم يكتفِ بتحييد القوات التابعة للإصلاح وتصعيد القوة السلفية قوة مقاتلة ضد جماعة الحوثي في مطلع العام، وإنما فرض المجلس الرئاسي وإعادة توزيع نفوذ الوكلاء في السلطة.

فرضت سلطة المجلس الرئاسي لا بهدف إصلاح اختلالات السلطة الشرعية، وإنما لإشراك القوى المحلية من وكلاء السعودية والإمارات مقابل الحدّ من سلطة «الإصلاح»، إلى جانب أن التمثيل السياسي لرأس السلطة الرئاسية كان لصالح القوى المنافسة له، إذ إنّ فرض رشاد العليمي، الذي ينتمي لحزب المؤتمر الشعبي العام، رئيسا للمجلس، تضحية مُكلفة لحزب الإصلاح الذي كان يحتكر القرار السياسي للرئيس هادي، بما في ذلك إزاحة نائب هادي الفريق علي محسن الأحمر، الذراع العسكرية لحزب الإصلاح، ومع أنّه حظي بتمثيل في المجلس، وذلك بتعيين عبد الله العليمي، مدير مكتب الرئيس هادي سابقاً، نائباً في المجلس الرئاسي، فإنّه لا يشكل ثقلاً كبيراً في جهازه التنظيمي، إضافة إلى أنّ انضواءه في المجلس الرئاسي مع وكلاء الإمارات، الذين خاض حروباً ضدّهم، وضعه في سياق المساواة معهم على صعيد المشروعية، ومن ثم الاستحقاقات السياسية، كما أفقده أوراقه السياسية التي طالما راهن عليها لمضاعفة نفوذه، إذ إنّ شراكة «الإصلاح» مع المجلس الإنتقالي الجنوبي قوّضت مزاعمه في الدفاع عن وحدة اليمن ضد القوى الإنفصالية. كما أنّ قبوله بمشاركة العميد طارق محمد عبد الله صالح، ابن أخ الرئيس صالح، أي قوة الثورة المضادّة، في سلطة المجلس الرئاسي، كشف عدم مصداقية «الإصلاح» حزبا صدّر نفسه ممثلاً للثورة ضد نظام صالح، وهو ما يؤكّد انتهازيته وانتهازية الأحزاب عموماً، إلى جانب حرمانه من ورقةٍ سياسيةٍ اعتمد عليها لتكريس سلطته في مدينة تعز، إلا أن تنازل «الإصلاح» لضمان التمثيل في السلطة، وإن اعتبر ذكاءً سياسيا لحزب اعتاد على تغيير جلده مع كلّ مرحلة، فأنّ التضحية بالرئيس هادي لا تعني فقط تضحيته بحليفٍ طالما مكّنه من السلطة، بل شرعية سلطةٍ جاءت وفق تسوية المرحلة الإنتقالية، والتي تحتلّ مركزية في الخطاب السياسي لحزب الإصلاح، لكنّ البراغماتية السياسية لحزب ضحّى بكل المرجعيات التي خاض من أجلها حروب الشرعية ضد منافسيه، بما في ذلك التضحية بحليفه هادي، قد تنسجم مع السياسة العامة لحزب لا يجد صعوبة في الشرعنة لأي سلطةٍ ما دام ضمنها، حتى لو فرضت من القوى الإقليمية التي تناهض الإخوان المسلمين، إذ حاول التحايل على أزمتة السياسية والأخلاقية، وذلك بتسويق شرعية السلطة الرئاسية، حتى لا يصنّف طرفاً يعرقل الإرادة السعودية، بيد أن هذه الازدواجية قد تنعكس على كيانه الداخلي أكثر من تعرية منطلقاته السياسية، وذلك بتعميق الانقسام بين أعضائه وموقفهم الرافض أو المؤيد السلطة الحالية، إلى جانب شرعنته هذه التحولات، ما قلّص من حضور رموز الجناح القديم، إذ حيّد رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح، العقيد محمد عبد الله اليدومي، في الشأن السياسي العام، مقابل تصعيد القائم بأعمال أمين عام الحزب، عبد الرزاق الهجري، الذي يحظى بقبول الدول المتدخلة، بما في ذلك محاولة تقديم سياسة انفتاحية تجاه الدول المعادية للإخوان المسلمين، تماشياً مع السياسة التركية الحالية والدول الخليجية الداعمة للتنظيم.

> فرضت سلطة المجلس الرئاسي لا بهدف إصلاح اختلالات السلطة الشرعية، وإنما لإشراك القوى المحلية من وكلاء السعودية والإمارات مقابل الحدّ من سلطة «الإصلاح»

> يعوّل «الإصلاح» على حاجة رئيس المجلس الرئاسي لقوة إسناد سياسي وعسكري تعزّز سلطته، وهي الوظيفة التاريخية التي يجيدها الحزب

التحوّل من حزبٍ سياسيٍّ مطلق السلطة، وإن تحت مظلة الرئيس المنقلب عليه هادي، إلى قوة سياسية منضوية في توليفة المجلس الرئاسي مع قوى منافسة، يفرض على حزب الإصلاح تحدّيات عديدة، فمن تنامي نشاط «المؤتمر الشعبي»، جناح الرئيس صالح، الذي يتكرّس قوة منافسة له في مدينة تعز، إلى طبيعة توزيع السلطة داخل المجلس الرئاسي، بما في ذلك خصمه المجلس الانتقالي الجنوبي، فضلاً عن التغييرات التي قد تطاول مؤسّسات الجيش، والتي قد تشكّل تحدّيا آخر لحزب الإصلاح، إلى جانب سياسيات المجلس الرئاسي، المحلية والإقليمية، بما في ذلك علاقته مع الدول المعادية للإخوان المسلمين، والتي قد تفرض على «الإصلاح» تبنّي سياسة أكثر مرونة، بما في ذلك تهيئة أعضائه لذلك، على أنّ حزب كلّ السلطات، على مدى عقود، يستطيع التكيّف مع التحوّلات، إذ يعوّل «الإصلاح» على حاجة رئيس المجلس الرئاسي لقوة إسناد سياسي وعسكري تعزّز سلطته، وهي الوظيفة التاريخية التي يجيدها الحزب، وحتى في حال تأخر هذا التنسيق أو استبعد لأسباب عديدة، فإن الوضع العسكري، الذي أنتجته هدنة وقف إطلاق النار التي مُددت، فرض معادلة تموضع كلّ طرفٍ في منطقته، ما يعني احتفاظ «الإصلاح» بموقعه سلطة أمر واقع في مدينة تعز، وضمان بقاء أذرعه العسكرية، وقبلها العمل بمبدأ التقية التي طالما اعتمدتها جماعات الإسلام السياسي، ومنها جماعة الحوثي، في التحوّلات التاريخية لحماية نفسها من الاستهداف، بما يمكّنها من استئناف دورات التمكين في السلطة.

(كاتبة يمنية)

نزع حجاب الاستبداد هو الحل

شريف أيمن

أجريت قبل سنوات حوارا مع أستاذنا الراحل طارق البشري، وكانت قضية متعلقة بالمثلية الجنسية مثارة في مصر في حينه، وطرحتُ عليه سؤالاً بشأن هذه المسألة، فتكلم بحدّة على غير عادته، ورفض أن يجيب. وفي مجلس آخر، تكلم عن وجهة نظره، وقال ما معناه أن الحكومات والأنظمة المستبدّة تشغل الناس بقضايا تبحث عن المختلِف فيما بينهم، لئلا يتفقوا في الحديث في مسألة الاستبداد والديمقراطية. ولا ينبغي أن نُمسك بالفروع والابتعاد عن الأصول، كما لا ينبغي أن ننجرّ وراء غايةٍ غير برئية، وقد استقرّت كلماته في الوجدان الخاص للسامعين، وهو ما نحتاج إلى إقراره في الوجدان الوطني العام، الذي سعى البشري إلى الإسهام في تشكيل ما نقص منه، أو تثبيت ما كان متوارَثا وما زال مناسبا للحالة المصرية.

تأتي هذه الذكريات متزامنةً مع جدلٍ مستمر في مسائل العنف والأخلاق والدين، وبشكل أكثر تحديدا ما يتصل بالعنف ضد المرأة، وحينها تأتي نقاشاتٌ حول سبب الحادث، جنسيا كان أو جنائيا؛ فقسم ينافح عن حقها في ارتداء ما تراه مناسبا، وآخر يرى أن الملابس سبب الأزمة، وآخر يتحدّث عن أن الملابس جزء من الأزمة من دون جعل ذلك سببا لحصول التجاوز الجنسي أو الجنائي، وتجرى نقاشات لا تحمل طابع تكوين الأفكار، بقدر ما تحمل طابع فرضها، ولا تحمل طابع اللّين في القول والعرض، المفترض في النقاش، بقدر ما تحمل طابع الانتقاص من المغاير.

الحاصل أن شخصا ذبح فتاةً لأنها رفضت الزواج منه، وهي الواقعة التي تنحصر في أن مجرما ارتكب فعلا إجراميا، فمن أين جاء حُماة الدين بارتباط المسألة بلباسها؟ خصوصا أن هناك حوادث اعتداء جنسي على أطفال، وأيضا هناك تجاوزات جنسية بحقّ الذكور، ولا تسلم المنتقبات كذلك من بذاءات الشارع، وهذه حالات لا علاقة لها بملابس المتضرّر/ة من السلوك البذيء أو العنف الجنسي. ومن جهة أخرى، من أين وجد أنصار المرأة أن القضية ترتبط بالذكورة والأنوثة؟ وكأن العادة أن يقابل الرجال رفضهم بجرائم! نعم، تحصل جرائم رفض للزواج، ولكن كم نسبتها المئوية، وهذا مقياسٌ منضبطٌ يوضح ما إذا كان هناك سلوك معتاد يرتبط بجرائم رفض الزواج. وللتدليل، يمكن عمل رصد واضح لحالات قتلٍ من أجل الشرف، في حين أن حوادث رفض الزواج لا يمكن وصفها بسلوك منتشر، فالمسألة مرتبطة إما بنفسٍ غير سويّة، أو غير مهذّبة، أو بسلوك إجرامي، كما في حالة المرحومة نيرة أشرف، وليس مفهوما سبب التشنّج حول أمورٍ لا ترتبط بأصل الموضوع. بوضوح نحن أمام مجرم، لا أمام فتاةٍ لا ترتدي الحجاب، ولا أمام ذكور يقتلون من يرفضهم، بل هناك إحصائياتٌ محلية ودولية تنقل وجها آخر للمسألة، ولكن جذب النقاش إلى هذه النقطة سيكون انزلاقا للمحظور الذي نبّهنا إليه طارق البشري.

إذا أردنا وضع نقاش جاد في مسألة العنف أو التجاوز الجنسي أو الجرائم ضد المرأة، فهناك ثلاث نقاط يجب وضعها على الطاولة: أولا، أننا أمام سلوك إجرامي لا أمام مسألة فكرية أو أيديولوجية في المقام الأول، فلا توجد ثقافة دينية أو اجتماعية تحرّض الذكور على قتل الإناث، أو تحرّض الإناث على قتل الذكور، إذا كان هناك رفض من أي الطرفين للآخر. وتجب التفرقة بين قول «لا توجد ثقافة تحرّض... إلخ»، وقول «لا توجد جريمة تحصل»، فالجرائم موجودة، لكنها ليست محل قبول أو تحريض ديني أو اجتماعي. وكذلك ثقافة الاعتداء الجنسي بالقول أو الفعل، فهي أصبحت ظاهرة في المجتمع، لكنها ليست محلّ قبول، وهنا يجب بيان تفرقةٍ أخرى؛ فهناك فرق بين وجود ظاهرة ملموسة في المجتمع تقابَل بتجاهل أو مقاومة ضعيفة ووجود قبول وترويج لها، فالمخدّرات، مثلا، ظاهرة في المجتمع المصري، وتتفاوت تقديرات أعداد المدمنين وحجم تجارة المخدّرات، وسبق أن قدّر إحصاء لمركز بصيرة عام 2016 أن حجم تجارة المخدرات في مصر بلغ 400 مليار جنيه (الدولار سبعة جنيهات تقريبا في حينه)، وكانت نسبة تعاطي المواد المخدّرة تبلغ 10,1% من المصريين. ويقول هذا الإحصاء إن هناك تجارة رائجة وإقبالا على تعاطيها، وهذا الرواج والانتشار لا يعنيان أن هناك قبولا اجتماعيا للمخدّرات، أو أن من يسكت على المتعاطي بجواره أو البائع أمامه يرضى بالتعاطي أو البيع، فهذه حالة تبلّد عامة، وشعورٌ بأن المبادرة لا تفيد، وأن الإقدام على منع هذا السمّ يعني التعرّض للأذى.

كذلك يمكننا أن نقارن حالة التبلّد هذه بالتبلّد نفسه أمام الاعتداء الجنسي بالقول أو الفعل، فلا توجد ثقافة تحرّض على القتل، كما لا توجد ثقافة تقبل الاعتداءات اللفظية أو الجسدية، وانتشار الاعتداءات والسكوت عنها لا يعني القبول، بل يعني تبلّد الحسّ العام، وانحدار الأخلاق، أمّا محاولات تجنيب مرتكب ذلك السلوك العقاب وطلب الصفح عنه، فهذه إشارة أخرى إلى اختلال التقديرات، وذيوع التبلّد، ولا تمثّل رغبةً في دعم مرتكبه، وهذه فوارقُ يصعب تجاهلها في النقاشات الجادّة.

النقطة الثانية محلّ النقاش، تتعلق بالدور الأمني ومدى ردع الدولة ذلك السلوك، فمثلا دعنا نقارن تجمّع صبيةٍ على فتاة أو أكثر في مناسباتٍ مثل الأعياد، ونضع هذا التجمّع مقابل تجمّع معارضين للنظام السياسي، فأين سيكون التحرّك الأمني سريعا؟ وفي أي الموقفين ستكون الأحكام سريعة وقاسية؟ الجواب معروف بطبيعة الحال، وهذه إشارةٌ كاشفةٌ لعدم رغبة النظام في التعامل بجدّية مع مسألة مهمة، تتعلق بأمان مواطنات أو أجنبيات في الشوارع، وتفتح علامة استفهام بشأن تقاعس الأجهزة الأمنية والعقوبات القضائية في التعامل مع ظاهرة الاعتداء الجنسي باللفظ أو الجسد.

ترتبط النقطة الثالثة بالوعي، وللوعي شقّان؛ واحدٌ متعلق بالدور التثقيفي في المؤسسات التعليمية والمهنية، وتعزيز قيم احترام خصوصية الآخر، والحطّ من سلوك الاعتداء الجنسي على الغير، وشقّ متعلّق بدور المؤسسات والهيئات الدينية في زرع (وتنمية) الأخلاق والقيم التي تمنع هذا السلوك، أو الأبواب التي قد تكون مدخلا له، ونشر قيم العفّة بين الرجال والنساء، وترغيب الآباء في تسهيل متطلبات الزواج، وما إلى ذلك من أدوار اجتماعية تؤدّيها الهيئات والمؤسسات الدينية عبر وسائلها المختلفة، كالدروس والخطب والقوافل الدعوية وغير ذلك، وهذا الدور سحقه النظام السياسي تماما، وأبقى على جزءٍ ضئيل منه تقوم به مؤسسة بيروقراطية، يُتّهم وزيرها بالفساد.

ما يمنع جدّية النقاشات أن هناك حجابا أمامها؛ اسمه حجاب الاستبداد، وهو يبغي تسطيح النقاشات، وزرع بذور الشقاق بين المختلفين، وتشتيت تركيز الناس في قضايا فرعية، وعدم طرح الأسئلة المهمة المتعلقة بدور النظام السياسي في هذه القضايا، فينشغل الناس بقضايا ليست ساخنة، ولكن يجرى تسخينها، بدلا من الانشغال بأصل الفساد، وهو الاستبداد. ومن هنا، ليس حل النقاشات الدائرة في ارتداء الفتيات الحجاب، ولا كما يقول الآخرون إن الحل في خلعه وتصبح الفتيات نظيرات الأوروبيات في سلوكهن وملبسهن، إذ إن الحجاب الذي ينبغي نزعه هو حجاب الاستبداد لا غير، وبعد نزعه، سيُمكن حل كل القضايا في إطارٍ متماسكٍ يستند إلى انعكاس مجتمعي حقيقي في صنع القرار، وكذا سيجرى تنشيط حالة الحرص على الوطن داخل المجتمع، بدلا من حالة التبلّد السلوكي والاجتماعي.

> بعد نزع حجاب الاستبداد، سيُمكن حل كل القضايا في إطارٍ متماسكٍ يستند إلى انعكاس مجتمعي حقيقي في صنع القرار

> لا توجد ثقافة تحرّض على القتل، كما لا توجد ثقافة تقبل الاعتداءات اللفظية أو الجسدية، وانتشار الاعتداءات والسكوت عنها لا يعني القبول

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads